

# إطار المدن الخضراء ٣ (GrCF3)، النافذة الثانية - مشروع الدار البيضاء-سطات

رقم المشروع: ٥٦٣١٥

الحالة الراهنة للمشروع: تم التوقيع

الموقع: المغرب

قطاع الصناعة: البنية التحتية البلدية

نوع الإشعار: حكومي

فئة التصنيف البيئي: B

تاريخ الموافقة: ١١ يونيو/حزيران ٢٠٢٥

تاريخ الإفصاح: ٢٠٢٦/٠٥/٠٤

كما هو مسموح به في الفقرة ٢,٦ من القسم الثالث من سياسة الوصول إلى المعلومات، تم تأجيل الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع هذه وفقاً للفقرة ١,٤,٤ من التوجيه الخاص بالوصول إلى المعلومات.

تنزيل: ترجمة وثيقة ملخص المشروع (اللغة الفرنسية) (تنسيق PDF) 1.58 ميغابايت

## وصف المشروع

توفير استثمار يصل إلى ٤٠٠ مليون درهم مغربي (ما يعادل ٣٧ مليون يورو) لصالح جهة الدار البيضاء-سطات (الجهة)، وهي إحدى الجهات الرئيسية في المغرب ومحرك أساسي للاقتصاد المغربي. سيستلزم الاستثمار الاكتتاب في سندات ممتازة غير مضمونة بالعملية المحلية بقيمة تصل إلى مليار درهم مغربي (ما يعادل ٩٣ مليون يورو) من خلال طرح خاص.

## أهداف المشروع

سيُخصَّص عائد السندات لتمويل استثمارات استراتيجية تندرج ضمن الخطة الجهوية للتنمية (PDR) الخاصة بالجهة. كما سيُسهم هذا الإصدار في تعزيز سوق السندات البلدية المحلية في المغرب، من خلال إصدار أول سندات من قبل جهة، وثاني إصدار سندات من قبل سلطة محلية في المملكة المغربية.

## تأثير التحول

درجة تأثير التحول المتوقعة: ٧٥

ينشأ تأثير التحول للمشروع من سمى التحول أخضر وقادر على الصمود (مرن):

أخضر: سيُمكن المشروع جهة الدار البيضاء-سطات من تحسين إمكانية الوصول إلى موارد مياه الشرب وتعزيز جودتها. سيكون المشروع أيضًا بمثابة استثمار محفز للجهة للانضمام إلى برنامج المدن الخضراء التابع للبنك، وسيدعم تطوير خطة عمل المدن الخضراء.

قادر على الصمود: سيدعم المشروع توسيع سوق السندات البلدية في المغرب، إذ يُعد هذا أول إصدار سندات على الإطلاق من قبل جهة في المغرب، كما سيسهم في دعم الجهة في إعداد خطة لتحسين الأداء المالي والتشغيلي (FOPIP).

## بيانات العمل

جهة الدار البيضاء-سطات

تُعد جهة الدار البيضاء-سطات إحدى محركات النمو الاقتصادي الوطني في المغرب، إذ ساهمت بنسبة ٣٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام ٢٠٢٣.

## ملخص التمويل المقدم من البنك

٤٠٠ مليون درهم مغربي

اكتتاب في سندات بلدية بالعملة المحلية في المغرب بمبلغ يصل إلى ٤٠٠ مليون درهم مغربي (ما يعادل ٣٧ مليون يورو) يمثل ما يصل إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الإصدار.

## تكلفة المشروع الإجمالية

مليار درهم مغربي

## الإضافية

يواصل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أداء دورٍ داعمٍ إضافي في ظل المرحلة الناشئة التي يشهدها سوق السندات البلدية في المغرب، من خلال الإسهام في نجاح أول إصدار لسندات محلية على مستوى جهة، بما يمثل عملية محورية في مسار تطوير سوق فعّالة للسندات البلدية في المملكة المغربية.

## الملخص البيئي والاجتماعي

صُنّف المشروع من الفئة (B) وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠٢٤. تُعد المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بأعمال تطوير وإعادة تأهيل شبكة توزيع المياه في المناطق الريفية—والتي سيتم حصر مشاركة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فيها ضمن نطاق محدد—مخاطر مرتبطة بالموقع، ويمكن إدارتها من خلال تنفيذ خطة عمل بيئية واجتماعية إلى جانب خطط إدارة مناسبة. وقد تم إجراء الفحص البيئي والاجتماعي النافي للجهالة من خلال استبيانات

ومراجعة المواد الداعمة، بما في ذلك تقارير تنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات الطابع الخطي المماثلة التي مولتها مؤسسة التمويل الدولية سابقًا.

وأظهر هذا الفحص أن الوكالة الجهوية لتنفيذ المشروع (AREP)، بصفتها الجهة المسؤولة عن تنفيذ المشروع، قادرة على هيكلة المشروع بما يتوافق مع المتطلبات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وسيتم تطبيق نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم تطويره بشكل إضافي ضمن إطار التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على هذا المشروع، مع تعميمه على المقاولين حسب الاقتضاء. كما سيتعين على المقاولين إعداد خطط إدارة بيئية واجتماعية محددة، على أن تتولى الوكالة الجهوية (AREP) تنفيذ آليات رقابة مناسبة. كما ستلزم الجهة المقاولين بوضع سياسة للموارد البشرية وآلية داخلية لتلقي الشكاوى، بما يتوافق مع المتطلب البيئي والاجتماعي رقم ٢. يجب أن يمثل أي سكن للعمال مطلوب في إطار المشروع للتوجيه الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية (EBRD-IFC) لعام ٢٠٠٩.

ونظرًا لتنفيذ المشروع في مناطق شبه ريفية وبالقرب المباشر من التجمعات السكانية، سيتم إعداد خطة إدارة مجتمعية محددة من قبل المقاولين، بالتنسيق مع السلطات المحلية، مع تضمين تدابير خاصة لمعالجة مخاطر التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وسيتم إدارة مخاطر الصحة والسلامة المهنية خلال مرحلة الإنشاء من خلال إعداد وتنفيذ خطط إدارة متخصصة للصحة والسلامة والبيئة قبل بدء أعمال البناء، وذلك لمعالجة مخاطر العمل على المرتفعات، والعمل بالقرب من المياه أو الطرق أو المواد الموصلة للكهرباء. كما سيتم إدراج تدابير لمراقبة جودة مياه الشرب ضمن تصميم المشروع عند الحاجة، ووفقًا لنظام إدارة الجودة المعتمد الحاصل على شهادة الأيزو لدى الجهة، بما يضمن الامتثال للتشريعات الوطنية وللمتطلب البيئي والاجتماعي رقم ٤. وسيضع المقاولون خطة خاصة لإدارة النفايات لضمان الحد من النفايات الناتجة عن أعمال الإنشاء والتخلص منها بشكل سليم، مع منع تلوث التربة والمياه. كما سيتعين تنفيذ تدابير إضافية للحد من الغبار والتعرية ضمن نطاق المشروع.

وأكدت الجهة أنه لا يُتوقع حدوث أي إعادة توطين مادي نتيجة للمشروع. ومع ذلك، من المرجح حدوث بعض حالات النزوح الاقتصادي المحدودة نتيجة الاستخدام المؤقت أو الدائم للأراضي لأغراض إنشاء البنية التحتية الجديدة وأعمال إعادة التأهيل، وسيتم إعداد وتنفيذ خطة للاستحواذ على الأراضي واستعادة سبل العيش، بالاستناد إلى الإطار الذي تم تطويره بالفعل في إطار المشاريع السابقة الممولة من مؤسسة التمويل الدولية، وذلك قبل بدء أعمال الإنشاء.

ولم يتم تحديد أي مناطق حساسة للتنوع البيولوجي ضمن نطاق المشروع. كما سيتم تنفيذ تدابير محددة، مثل تركيب سياج مناسب في مواقع العمل وتغليف المعدات الموصلة للكهرباء، للحد من التأثيرات على التنوع البيولوجي خلال مرحلة التشغيل، وذلك وفقًا لخطة العمل البيئية والاجتماعية. كما سيتم إجراء دراسات استقصائية وقائية قبل بدء أعمال الإنشاء من قبل المقاول، وذلك قبل تجهيز المواقع، بهدف تحديد وتجنب أي تأثيرات محتملة.

ولا يُتوقع أن يكون للمشروع أي تأثيرات على مواقع التراث الثقافي.

ولدى الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع (AREP) استراتيجية محدودة لمشاركة أصحاب المصلحة، لذلك سيتم إعداد خطة خاصة لمشاركة أصحاب المصلحة ضمن إطار المشروع، على أن تتضمن إحالة إلى آلية التظلم الخارجية القائمة بالفعل.

وقد تم وضع خطة العمل البيئية والاجتماعية والاتفاق عليها مع الجهة. وبالنظر إلى هيكل تمويل المشروع ومستوى التأثير النسبي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، سيتم حشد دعم تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية لصالح الجهة من قبل البنك ضمن إطار التعاون الفني الخاص بخطة تحسين الأداء المالي والتشغيلي. وستقوم الجهة بإعداد تقارير دورية بشأن تنفيذ خطة العمل البيئية والاجتماعية والأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، على ألا تقل عن تقرير واحد سنويًا.

## التقييمات الخضراء

### التوافق مع اتفاقية باريس

تم تحديد أن المشروع يتماشى مع أهداف التخفيف والتكيف المنصوص عليها في "اتفاقية باريس" استنادًا إلى تطبيق منهجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في التوافق مع اتفاقية باريس للاستثمارات الممولة بشكل مباشر.

كما يتماشى المشروع مع أهداف التخفيف المنصوص عليها في اتفاقية باريس، حيث يندرج ضمن القائمة المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف وذلك تحت الفئة "إمدادات المياه والصرف الصحي".

وقد تم تحديد مخاطر مناخية مادية ملحوظة للمشروع، وتمت معالجتها من خلال تدابير مناسبة لتخفيف المخاطر، إضافة إلى آليات تخفيف خارج نطاق المشروع نفسه، تشمل الخطط الوطنية والمحلية للاستجابة للطوارئ، وإدارة المياه، والتكيف مع تغير المناخ. ولا يتعارض المشروع مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيف أو مع تعزيز القدرة على الصمود المناخي للنظام الأوسع. وبالتالي، فإن المشروع يتماشى مع أهداف التكيف المنصوص عليها في اتفاقية باريس.

### نسبة التمويل الأخضر

يُصنّف ١٠٠٪ من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويل أخضر، حيث يدعم أنشطة تسهم في تحقيق التكيف مع تحديات تغير المناخ وأهداف بيئية أخرى. ويتم تنفيذ هذه النسبة وفقًا لمنهجية تحديد نسبة مساهمة استثمارات البنك في التمويل الأخضر، وبالاستناد إلى التوجيهات الواردة في الملحق ٣، ٥،٩،٣ "السندات ذات استخدامات العائدات المؤهلة ضمن إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر (GET)"، والملحق ٤ "نهج أنشطة التكيف مع تغير المناخ" والملحق ٣ "القائمة الإيجابية للأنشطة البيئية الأخرى" (نشاط: تحسين جودة مياه الشرب). وتتمثل النتائج البيئية المتوقعة للمشروع في زيادة عدد السكان المرتبطين بشبكات مياه شرب عالية الجودة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الإجهاد المائي من خلال توفير مياه شرب أكثر موثوقية وذات قدرة أعلى على الاستمرارية.

## التعاون الفني وتمويل المنح

تم حشد تمويل بقيمة ٢ مليون يورو من هولندا في إطار مبادرة "الشراكة العالية التأثير بشأن العمل المناخي" المعروفة اختصارًا باسم (HIPCA) من خلال مهمة التعاون الفني لتطوير "خطة عمل المدن الخضراء" في الجهة بما في ذلك تقييم النوع الاجتماعي والشمول ومهمة تعاون فني لتطوير برنامج تحسين الأداء المالي والتشغيلي.

## بيانات الاتصال بالعميل

عبد اللطيف أشقاق

a.achchak@casasettat.ma

+٥١٢ ٥٢٢ ٤٤ ١٣٩٣

## آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع

٢٠٢٦/٠٥/٠٤

### فهم تأثير التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس تأثير التحول، في [هذا الرابط](#).

### فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال  
بـ

الهاتف: ٧١٦٨ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: [projectenquiries@ebrd.com](mailto:projectenquiries@ebrd.com)

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: ٦٧٩٤ ٧٣٣٨ ٢٠ ٤٤ + البريد الإلكتروني: [procurement@ebrd.com](mailto:procurement@ebrd.com)

### الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عن طريق استخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#).

### السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

## النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، ويساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى [compliance@ebrd.com](mailto:compliance@ebrd.com) إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

## سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في ١ يناير ٢٠٢٠. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام [نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#) (باللغة الإنجليزية).

## آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع

في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني [ipam@ebrd.com](mailto:ipam@ebrd.com) للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.